

Distr.: General
22 September 2004
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٥٠٤١، المعقودة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الجوانب المدنية من احتواء الصراعات وبناء السلام"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"اجتمع مجلس الأمن على مستوى الوزراء في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ للنظر في "الجوانب المدنية من احتواء الصراعات وبناء السلام". وأقر الوزراء بالأهمية المتزايدة للجوانب المدنية من احتواء الصراعات في مواجهة حالات الأزمات المعقدة وفي منع تكرار الصراعات. وأكدوا أهمية تسوية الصراعات وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة.

"وأقر الوزراء بأهمية التعاون بين المدنيين والعسكريين في احتواء الأزمات. وأشاروا إلى أن العنصر العسكري وعنصر الشرطة لهما أهمية حاسمة في مواجهة وتهدئة بعض الأزمات الخطيرة وضمان الأمن. وعلاوة على ذلك، فإن تقديم المساعدة الإنسانية، واستعادة النظام العام، وإقامة مؤسسات عامة قادرة على العمل، والتعمير والإصلاح، وبناء السلام لتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل تقتضي كلها مشاركة عنصر مدني قوي. فالمشاركة القوية للمدنيين في احتواء الأزمات تعد أمرا جوهريا في تنفيذ استراتيجية لفض الاشتباك العسكري وتؤدي دورا حاسما في مرحلة بناء السلام بعد الصراع. وفي هذا السياق، فإن من المهم وجود تنسيق بين العنصرين العسكري والمدني لاحتواء الأزمات بدءا من المرحلة الأولى من التخطيط المتكامل للمهام. وفضلا عن ذلك، ينبغي وجود تنسيق ملحوظ مع العناصر المؤثرة في التعمير والتنمية على المدى الأطول، بما في ذلك بوجه خاص مع الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة تبعا لولاية كل منها والمؤسسات المالية الدولية، إلى جانب التعاون مع قطاع الأعمال.



”ونوّه الوزراء بما لبعض المنظمات الإقليمية، ودون الإقليمية، وغيرها من المنظمات الدولية من دور متزايد في احتواء الأزمات. وأشاروا أيضا إلى أن المادتين ٥٢ و ٥٣ من ميثاق الأمم المتحدة نصّتا على إسهام المنظمات الإقليمية في احتواء الصراعات، فضلا عن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وحضّوا هذه المنظمات على الاستمرار، كلما أمكن، في تنمية قدراتها على احتواء الأزمات، بما في ذلك على الصعيد المدني، بتنسيق وثيق مع الأمم المتحدة ووفقا لأحكام المادة ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة. وأعلنوا ضرورة إعداد خطط واضحة لتنفيذ عمليات مشتركة في الحالات التي ينطبق فيها ذلك. كذلك، أشاروا إلى أن تعزيز التنسيق وقابلية التشغيل المشترك فيما بين تلك المنظمات، فضلا عن استحداث وتقاسم استراتيجيات موحدة وسياسات تشغيلية وأفضل الممارسات، في المساعي المدنية لاحتواء الأزمات، كل ذلك سيزيد من فعالية وتساوق عملية احتواء الأزمات. كما ينبغي تعزيز التنسيق الداخلي المستمر في هذا الميدان فيما بين جميع هيئات ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

”وأعرب الوزراء عن تأييدهم للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لمواصلة تطوير قدراتها، حسب الاقتضاء، على احتواء الأزمات بالوسائل المدنية، بما في ذلك عن طريق أمور منها، الفرق المدنية للرد السريع، كما أعربوا عن تأييدهم للمبادرات التي تقوم بها هذه الدول لجعل هذه القدرات متاحة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية ذات الصلة، كإسهام في الجهود التي تبذلها في صون السلام والأمن الدوليين. وينبغي تطوير قدرات كافية في المجالات الرئيسية لاحتواء الأزمات مدنيا، مثل الشرطة والعدل وسيادة القانون وإعداد العمليات الانتخابية، والمراقبة الانتخابية، والحماية المدنية، والإدارة العامة. وينبغي أن يراعى مجلس الأمن طابع هذه القدرات ومدى توافرها عند الموافقة على الولايات اللازمة لعمليات الأمم المتحدة.

”وأشاروا إلى أن توافر وسائل مناسبة ومرنة لدعم السلام في الفترات الانتقالية ولأنشطة احتواء الأزمات، مثل حماية المدنيين، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة وأفراد المساعدة الإنسانية، ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وإنهاء الإفلات من العقاب، وبناء المؤسسات العامة، وإقامة العدل في الفترات الانتقالية، فضلا عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، كلها أمور لا غنى عنها لضمان إحلال سلام دائم بعد انتهاء الصراع. كما ينبغي أن تكون مشاركة الأطراف الفاعلة المحلية في عملية صنع السياسات

والعلاقات المثمرة مع المجتمع المدني من بين أولويات أي استراتيجية لمرحلة ما بعد الصراع.

”ويشيد مجلس الأمن بجهود الأمين العام في معالجة جميع القضايا ذات الصلة بالجوانب المدنية من عملية احتواء الأزمات، ويدعوه، كما يدعو المؤسسات والوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والدول الأعضاء، إلى مواصلة دراسة هذه المسألة دراسة جدية، بغية تحقيق مزيد من التقدم في هذا الميدان“.
